بعد ان استبعد متحدث رسمي تنفيذ الاعدام بمداني قضية الانفال

احتدام الجدل بين الاوساط المحلية والدولية بشأن نتائج العفو عن سلطان هاشم

بغداد/ المدى/ وكالات

استبعد المتحدث الرسمي باسم المحكمة العراقية الجنائية العليا، تنفيذ حكم الاعدام في المدانين بقضية الانفال خلال وقت قريب، مشيرا الى ان خلافات سياسية بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، هي التي حالت دون تنفيذ حكم الاعدام حتى الان، وقال إن الموقف الامريكي من القضية ما زال غامضا.

وقال منير حداد، خلال مؤتمر صحفي عقده في فندق (سليمانية بالاس) وسط مدينة السليمانية الشمالية، ان "الخلافات السياسية التي رافقت صدور احكام الاعدام على المدانين الثلاثة في قضية الانفال، تسببت في تأخير تنفيذ حكم الاعدام حتى هذا الوقت."

وأضاف حداد، في المؤتمر انه يستبعد تنفيذ احكام الاعدام بحق المدانين خلال الايام القليلة القادمة، لكنه اعرب عن اعتقاده بأن الخلافات حول هذه المسألة ستنتهي قريبا، خصوصا وأن الدستور العراقي "واضح فيما يتعلق بتخفيف الاحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا، فهو لم يعط لرئاسة الجمهورية اي حق في تخفيف الاحكام او الغائها".

ورفض الرئيس جلال طالباني ونائبه طارق الهاشمي، وهما يشكلان مع نائب الرئيس عادل عبد المهدي هيئة الرئاسة ، المصادقة على تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أحد المدانين في قضية الأنفال، ما أثار جدلا ما زال يتفاعل في الأوساط السياسية والقانونية العراقية، ويثير وجهات نظر متباينة عند القانونيين الذين اختلفوا في الحاجة الفعلية إلى إصدار مرسوم جمهوري من عدمه ليمكن للحكومة تنفيذ الأحكام، بعد أن أصبحت واجبة التنفيذ خلال شهر واحد من تمييزها بحسب المادة ٢٧ من اصول المحاكمات.

ونوه حداد بأن الطلب الذي تقدم به نائب الرئيس طارق الهاشمي بعدم جواز تنفيذ احكام الاعدام بحق علي حسن المجيد (الملقب بعلي كيمياوي) وسلطان هاشم احمد، وحسين رشيد التكريتي، الا بعد صدور مرسوم جمهوري، رفض من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.

وتابع حداد قائلا "حتى الان ليس لدى المحكمة اي علم بموعد ومكان تنفيذ احكام الاعدام، اذ ان هذه الاجراءات هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وفي حال تقرر تنفيذ الاحكام سيكون هناك قاض يحضر عملية التنفيذ."

وكشف حداد ان الموقف الامريكي من القضية ما زال غامضا، خصوصا بعد ان صرح السفير الامريكي قبل ايام بأن الادارة الامريكية لديها موقف من عقوبة الاعدام.

ونفى حداد ان تكون المحكمة الجنائية قد تعرضت لأي نوع من انواع الضغوط السياسية، سواء من داخل العراق او خارجه، اثناء سير المحاكمة، مشيرا الى ان القادة الاكراد "لم يطالبوا بتفيذ احكام الاعدام في قرية حلبجة او أي من اراضي كردستان، لأن الموضوع بعيد عن مسألة الانتقام او الثأر مما جرى."

وبين أن المحكمة "تعمل بعيدا عن الانتماءات العرقية او الطائفية، وتسعى لاقامة العدالة بحق كل من اجرم بحق الشعب العراقي مهما كان انتماؤه الطائفي او العرقي."

وفي واشنطن قالت صحيفة نيو يورك تايمز الامريكية، إن تنفيذ حكم الاعدام بحق ثلاثة من المدانين بارتكاب جرائم حرب في قضية الأنفال، تأجل بسبب قضايا اثارها بعض الساسة العراقيين، ونقاشات تجري خلف الكواليس بين مسؤولين عراقيين كبار واميركيين حول تنفيذ حكم الاعدام بأحد المدانين، وهو سلطان هاشم وزير الدفاع في عهد صدام.

وذكرت الصحيفة في عددها الصادر، ان القضاء العراقي وجد في حزيران الماضي إن ثلاثة من الضباط الكبار، مذنبين، من بينهم ابرز اتباع صدام، الشهير بـ"علي كيمياوي".

واشارت الصحيفة الى ان القانون العراقي يلزم بتنفيذ الحكم بهم في مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما من صدور حكم الاستئناف النهائي. لكنها قالت ان الموعد النهائي مضى، والمتهمون لا زالوا على قيد الحياة في معتقل اميركي.

وترى الصحيفة ان قدر سلطان هاشم اصبح اختبارا للمصالحة، وما اذا كان بامكان الطوائف العراقية المتناحرة والاحزاب السياسية، العمل معا لحل القضايا الصعبة المحيطة بالحكم عليه بالاعدام، مبينة ان هناك شكوكا في اوساط بعض المسؤولين الرسميين، حول عدالة هذا العقاب.

وتتابع الصحيفة، انه في ما وراء احتدام الحجج في جرم سلطان هاشم يقبع السؤال الكبير عما اذا كان العراقيون مستعدين لايقاف احكام اعدام عناصر النظام السابق، وتقول ان البعض يعتقد بذلك الاستعداد.

وتنقل الصحيفة عن احد مستشاري الرئيس جلال طالباني، الذي تحدث طالبا عدم ذكر اسمه بسبب حساسية القضية، قوله "اننا نحتاج ان نقول كفانا قتلا ؛ لقد تعبنا من ذلك، ونريد ايقاف ذلك."

وهناك سياسيون اخرون، كما تقول الصحيفة، غير مستعدين للصفح عن اولئك الذين تورطوا بالشناعات التي اقترفها صدام وضباطه، في وقت لم يظهروا فيه اية رحمة لضحاياهم.

لكن الصحيفة تقول ان ثمن الاصرار على اعدام سلطان هاشم سيكون كبيرا بسبب الاحترام الذي يكنه له عدد كبير من ضباط الجيش العراقي السابق.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري اميركي، طلب عدم ذكر اسمه مثل الاخرين، بسبب عدم تفويضه بالادلاء بتصريحات علنية، قوله "عندما تنفذ حكم الاعدام بشخص، فليس بمقدورك اعادته،" واضاف موضحا ان "اية فائدة يمكن جنيها من مسامحته لن تكون متاحة. عليه من الافضل النظر في مدى الفائدة التي ستحصل عليها، بدلا من النظر في ما ستفقده من وراء موته."

وتقول الصحيفة ان الدستور العراقي يفوض الرئيس بالمصادقة على قرارات الاعدام، لكن لا يمنحه السلطة بالعفو او باستبدال الحكم بالاعدام بحكم آخر.

ويقول مساعدون للطالباني انه يريد تخفيف حكم الاعدام بحق سلطان هاشم لكن ليس هناك آلية شرعية لاجراء ذلك.

ويقول بعض ممن لهم صلة وثيقة بالقضية ان هناك امكانية واحدة فقط تتمثل في تشكيل مجموعة عفو تتوجه لعدد من حكومة نظام صدام، ومن بينهم سلطان هاشم، لكن هذا الامر يستلزم اصدار تشريع خاص به.

وتتابع الصحيفة قولها ان بعض المسؤولين الاميركيين قالوا ان سلطان هاشم ساعدهم في ازاحة مقاومة الجيش العراقي في العام ,٢٠٠٣ وقال مسؤول عسكري اميركي "لو كان قال للجيش العراقي ان يبقى في الخنادق ويقاتل، لبقي في الخنادق وقاتل."

وتقول الصحيفة ان مسؤولا عسكريا اميركيا رفيع المستوى في بغداد قال ان الجنرال بيتريوس، الذي يتولى الان قيادة القوات الاميركية في العراق، لم يقطع وعدا ابدا باطلاق سراح سلطان هاشم.

وقال المسؤول "هذا لا يعني ان احدا اخر ربما قال ذلك، لكن الجنرال بيتريوس شخصيا لم يقل ذلك." وقال ان الكلام عن تفادي "السجن" يتعلق فقط ببقاء السيد سلطان هاشم في المعتقل الخاص بقوات الجنرال بيتريوس في الموصل، الفرقة العاشرة المحمولة جوا. ولم يقدم له أية ضمانة بعدم الملاحقة القانونية.

وتتابع الصحيفة "في حين لا يريد المسؤولون الاميركيون تنفيذ الاعدام بسلطان هاشم، الا انهم يؤكدون انهم سيسلمونه وسيسمحون بتنفيذ الحكم عندما يتلقون طلبا (رسميا) مناسبا من الحكومة العراقية." وكان مسؤولون عراقيون طلبوا تسليمه في وقت مبكر من شهر ايلول الماضي، الا ان مسؤولين اميركيين رفضوا الطلب.

وقال احد المسؤولين "ان لم يوقع الرئيس على القرار، فلا اعتقد اننا ازاء طلب رسمي. نحن لا نعرقل أي شيء. نحن ننتظر قرارهم."

دعوة الهاشمي الى تشكيل حكومة تكنوقراط تثير ردود افعال احتجاجية

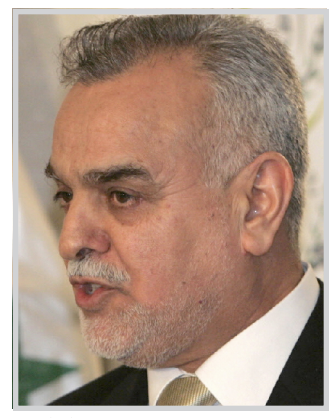

الهاشمي

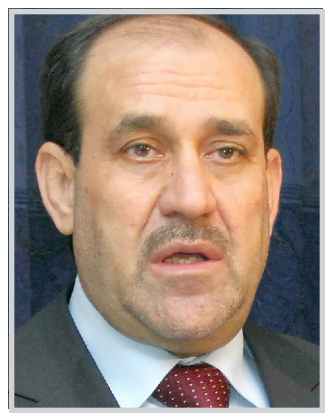

المالكي

بغداد/ وكالات

أثارت تصريحات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الداعية إلى تشكيل حكومة من التكنوقراط بدءا من منصب رئيس الوزراء، ردود أفعال متباينة لعدد من ممثلي الكتل البرلمانية، ففي حين رحب نائب بهذا الطرح وأبدى نائب استغرابه منه ووصفه ثالث بـ "غير الواقعي"، اعتبرته نائبة حلا للأزمة العراقية، وقال نائب آخر إن رئيس الوزراء أصلا من التكنوقراط.

وأعرب علي الأديب القيادي في حزب الدعوة الإسلامية، وهو الحزب نفسه الذي ينتمي إليه نوري المالكي رئيس الوزراء، عن استغرابه من اقتراح الهاشمي، ووصفه بـ "غير العملي".

وقال الأديب إن تصريحات الهاشمي "هي جزء من السجال السياسي الذي تشهده الساحة السياسية.. الذي لا يوصل إلى نتيجة."

وأضاف "أنا مستغرب من تصريحات نائب رئيس الجمهورية وأعتبر اقتراحه غير عملي وغير واقعي."

وأوضح أن "الحل هو أن ندمج بين التكنوقراط والحالة السياسية لتكون (التكنوسياسية)." معربا عن اعتقاده بأن "الهدوء والتوافق السياسي هو الذي سيوجد حلولاً عملية لهذه الأمور".

وقال نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي، في بيان صدر عن مكتبه الخميس، "إنني أرى أن حكومة التكنوقراط لابد أن تبدأ من رئيس الوزراء، وليس فقط من طاقم الوزارة. وهذه المسألة يجب أن تحسم."

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد بحث مطلع الشهر الماضي مع المرجع الديني الأعلى علي السيستاني في النجف، إمكانية تشكيل حكومة جديدة "قائمة على أساس التكنوقراط"، مجددا في نهاية الشهر الماضي الإعراب عن نيته بتشكيل حكومة مختصرة من التكنوقراط وتقليص حكومته الحالية، منتقدا مبدأ المحاصصة التي بنيت على أساسها حكومته، ودعا في الوقت نفسه إلى إعطائه صلاحيات أكبر في اختيار هؤلاء الوزراء.

ويقول المالكي إن هناك "تقبلا" من كل القوائم والكتل لهذا التوجه، لكنه شدد على أن ذلك "يحتاج إلى وقت للتحاور.. شريطة أن يكون لرئيس الوزراء الحق في اختيار الوزراء من مختلف المكونات." رافضا العودة إلى مبدأ المحاصصة الطائفية، وقال "لا نريد أن نعود مرة أخرى لحكومة تكنوقراط قائمة على مبدأ المحاصصة."ولفت رئيس الحكومة إلى أن هناك "جوا ايجابيا باتجاه تشكيل وزارة لا تعتمد على المحاصصة الطائفية"، غير أنه قال "أريد أن أملأ الوزارات الشاغرة كخطوة أولى."

وتتكون التشكيلة الحكومية الحالية من ٣٧ حقيبة وزارية، بينها ست حقائب لوزراء دولة، لكن سلسلة انسحابات لثلاث كتل برلمانية كبيرة من الحكومة، تشغل نحو نصف الحقائب الوزارية، خلال الأشهر الأخيرة (التيار الصدري وجبهة التوافق والقائمة العراقية) وضع المالكي في موقف صعب، ولم تنجح مساعيه في إعادتها للحكومة فيما لم يستطع أن يعوض التشكيلة الوزارية الناقصة حتى الآن.

ويرفض المالكي دائما التصريحات التي تصدرها أطراف وأحزاب مشاركة في العملية السياسية، والتي تصف حكومته بأنها "فشلت" في تحقيق الوعود التي قطعتها إبان تشكيلها.

من جانبه اعتبر الناطق باسم جبهة التوافق العراقية أن شرط أن يكون الوزير من التكنوقراط يجب أن يطبق أيضا على رئيس الوزراء.

وقال سليم عبد الله إن "الحكومة بلا شك تمثل رأي كتلة معينة أو مجموعة كتل التقت فيما بينها، لكن يجب أن يتمتع رئيس الحكومة بقدر عال من المهنية." مبينا أن "الأصل هو ما الذي يمكن أن تتفق عليه الكتل السياسية."

وأضاف الناطق باسم جبهة التوافق أنه "من المنطقي أن نعتقد بأهمية أن يقع على رئيس الحكومة ما يقع على وزرائه من التزامات واشتراطات حتى يمكن أن نسميها حكومة تكنوقراط."

ووصف القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي جلال الدين الصغير تصريح طارق الهاشمي بـ "الغريب"، وقال "إذا كان المقصود هو الاختصاص فإن هذا الأمر يجب أن يطبق على جميع المقامات بالدولة ومنها رئاسة الجمهورية."

وأضاف أن "هناك الكثير من الوزراء من التكنوقراط قد شغلوا مناصب وزارية وفشلوا بإدارة الوزارة داعيا إلى تمثيل كل مكونات الشعب العراقي على أساس احترام بقية المكونات وليس على أساس المحاصصة."

من جهته قال عضو في التحالف الكردستاني إن من الصعب تشكيل حكومة تكنوقراط بدون اتفاق مكونات الحكومة، مبينا أن رئيس الوزراء هو من التكنوقراط.

وأضاف فرياد راوندوزي أن "المشكلة الحقيقية هي في الوفاق الوطني المفقود لدى القوى السياسية وليس في حكومة التكنوقراط."وتابع فرياد أن "رئيس الوزراء المالكي هو من التكنوقراط ويحمل شهادة عالية في اللغة العربية " وقال إن "من الصعب تشكيل حكومة تكنوقراط بدون موافقة الكيانات المشتركة بالحكومة."

في حين اعتبر نائب عن الكتلة الصدرية أن ما طرحه نائب رئيس الجمهورية هو "طرح غير واقعي" و"لا يتماشى" مع الوضع العراقي، باعتبار أن الدستور حسم هذه المسألة.

نائبان يعدان التصعيد التركي غير عقلاني وتعجيزي

بغداد/ وكالات

قالت نائبة مستقلة في مجلس النواب إن الموقف التركي الاخير من الوفد العراقي الذي زار انقرة موخرا لبحث سبل حل ملف حزب العمال الكردستاني أوضح أن تركيا لا ترغب بالحل السلمي أو بأي حوار موضوعي وعقلاني، في حين وصف نائب عن الائتلاف الموقف التركي بـ"المترصد للنوايا".

وقالت النائبة صفية السهيل الازمة بين تركيا والعراق اوضحت للمجتمع الدولي أن تركيا غير راغبة بحل سلمي للازمة المفتعلة مع العراق ولاترغب بأي حوار عقلاني وموضوعي ".

ودعت المجتمع الدولي "أن يتحمل مسؤوليته الكاملة، وكذلك القوات متعددة الجنسيات التي تلزمها قرارات مجلس الامن الدولي بحماية جميع اراضي العراق وبضمنها اقليم كردستان ".

وعدت السهيل المطالب التركية "غير عقلانية وتعجيزية "، وقالت "من غير الممكن ان تحمل تركيا العراق مشكلة حزب العمال. وهي المشكلة التي لم تستطع حلها في قرن . في حين تطالب العراق ان يحلها في ايام ".

واضافت "مشكلة حزب العمال الكردستاني مشكلة داخلية تركية وتتطلب اجراءات داخلية لحلها. وكان الاجدى بالبرلمان التركي التعامل مع المشكلة الاصلية من خلال الاعتراف بحقوق كل ابنائه .".

ورفضت السهيل ان تعامل تركيا العراق وكأنه "قرغولا او جندرمة تركية "، وقالت "تركيا تطلب من العراق ان يكون قرغولا أو جندرمة (شرطة) يعمل لحسابها . وهو امر غير مقبول نهائيا ".

وعدت السهيل تصعيد الازمة من قبل الجانب التركي وتوقيتها محاولة من تركيا للتغطية على مشاكلها الداخلية والخارجية وقالت "الامر جاء على خلفية ازمة داخلية بين العسكر والحكومة، وكذلك خارجية للرد على قرار مجلس الشيوخ الامريكي حول ابادة الاتراك للارمن".

وشددت السهيل على ضرورة ان تسرع الحكومة العراقية بالطلب من مجلس الامن الدولي لعقد جلسة لمناقشة الامر.

واضافت "كذلك يجب الطلب من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي عقد جلسة لبحث الازمة والاخذ بعين الاعتبار ما سيترتب من تعد تركي على الاقليم سياسيا وامنيا وانسانيا " لافتة الى ان "اي اعتداء سيسبب كارثة انسانية".

وقالت "قد يكون الاقليم مقبلا على كارثة انسانية تتمثل في نزوح من هم نازحون اصلا . اي نزوح وهجرة جديدة. لان في الاقليم العديد من العوائل التي نزحت من المناطق الوسطى والجنوبية بسبب الاوضاع الامنية ".

لكن السهيل، والتي كانت تنتمي للكتلة التي يترأسها رئيس الوزراء الاسبق أياد علاوي واستقالت منها، شددت على ضرورة ان يتعامل العراق مع الازمة بما يحفظ علاقات حسن الجوار دون تقديم تنازلات على حسابات المنجزات الديمقراطية التي حققها .

واتفق نائب عن حزب الدعوة الاسلامية مع السهيل في ان التصعيد التركي جاء على خلفية ازمات داخلية واخرى خارجية واصفا الموقف التركي من مقترحات الوفد العراقي ب "المترصد لصدق النوايا".

وقال علي العلاق "ما وصلنا من وسائل الاعلام ان الموقف التركي كان موقف المستمع وليس المحاور او المفاوض، وموقفه لم يكن موقف من يريد ان يحسم الامور من خلال اللقاء ". وتابع العلاق "يبدو في حقيقة الامر ان موقف تركيا هو موقف المترصد لكي يطلع على حقيقة النوايا التي يحملها الوفد العراقي ويرى مدى الجدية والصدق في محاربة حزب العمال الكردستاني ".

واعرب العلاق عن اعتقاده بان الامر لا يتعلق بحزب العمال الكردستاني بل بـ"شؤون داخلية واخرى خارجية ".

وقال "الحكومة التركية متهمة بانها ذات طابع اسلامي . والعسكر الذي هم الحكام الحقيقيون وضعوها تحت دائرة الضوء للمراقبة . وبالتالي ما يحصل الان هو استرضاء من قبل الرئيس غول ورئيس الوزراء اردوغان للعسكر".

هل يوجه بوش قنابله الى ايران؟

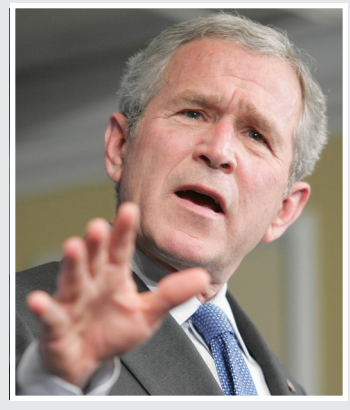

نادية فارس

الصراع الامريكي –الايراني بدأ يتكشف الخطاب السياسي اصبح اشد والعقوبات اقوى والجيش يخطط ويبحث في التفاصيل. ايران هي المحور الاساسي بالنسبة لواشنطن.

في الصحراء الرملية البيضاء في نيومكسيكو، على مقربة من الموقع الذي تمت فيه تجربة القنبلة الذرية الاولى، تمت تجربة القنبلة الاصطلاحية الامريكية الاولى في الربيع الماضي.

قاذفة احتراقية بدرجة احتراق ٣٠٠٠٠ تعرف باسم بيغ بلو او ام كافة القنابل، تم وضعها في نفق لتجربة قوتها التفجيرية ضد المستودعات المحصنة تحت الارض والانفاق لكتم اسلحة الدمار الشامل، وقد تمت التجربة بنجاح كامل.وقد تكون "بيغ بلو" تحمل على جانبها كلمة طهران بنفس الطريقة التي يحب فيها الايرانيون ان يستعرضوا صواريخهم المكتوب عليها (تل ابيب) وقد تمت الموافقة مؤخرا كحالة طوارئ لميزانية الدفاع، على مبلغ ٨٨ مليون دولار لتجهيز قاذفات B2، التي تحمل القنابل الكبيرة، ولم يكن الطلب هذا اعتياديا بل طلب مستعجل بناء على طلب القادة ولكن هل يتم اعداد B2 الامريكية لضربة قادمة نحو ايران؟ ان هذا الامر يتطابق مع التحذير الاخير الذي وجهه بوش حول مخاطر الحرب العالمية الثالثة ان سمح لايران بالحصول على المعلومات لصنع قنبلة ذرية. ويتحدث احد المسؤولين الكبار في البنتاغون متذكرا الاستعدادات قبل غزو العراق انه يعتقد ان التهيؤ لعمل عسكري هو هدف بوش قبل انتهاء مدة رئاسته في كانون الثاني ٢٠٠٩ الامر حقيقي اليوم بوش يشير الى عزمه للمضي باتجاه الحرب، مضيفا بذلك جبهة قتال اخرى للقوات الامريكية بعد افغانستان والعراق.

ومن الواضح ان الماكنة العسكرية الامريكية قد تهيأت واكثر من ١٠٠٠ هدف قد تحدد على الرغم من تصريحات روبرت غيتس وزير الدفاع عن ان الخطط هي مجرد امور روتينية.وتقع مختبرات تخصيب اليورانيوم الايرانية في ناتانزا على مسافة ١٥٠ ميلاً جنوب طهران ومخفية تحت الارض الى عمق ٧٥ قدماً، وفيما يعتقد هناك مواقع نووية مدفونة تحت جبال الغرانيت في انفاق تماثل الجذور الطويلة، للاشجار وفي مثل هذه الحالات لا يكفي القاء قنبلة ذكية.. بل يتوجب ان تكون طاقتها وفاعليتها قادرة على تفجير اطراف المكان بقوة كبيرة.

اما مسألة التوقيت فقد اصبحت ضرورية خاصة ان امام بوش ١٥ شهرا متبقيا في البيت الابيض وكما قال مسؤول في موضع الثقة، انه صمم على عدم ترك مشكلة ايران النووية لمن سيخلفه معتبرا اياها جزءاً من مسؤولياته. وقد اصبح الرأي العام الامريكي في الوقت الحاضر، مركزاً على المسألة الايرانية، وكما يبدو فان موضوع العراق قد خبا في اولويات المرشحين للرئاسة.

ان نجحت الجهود الدبلوماسية في حل المشكلة، يكون ذلك افضل، وان لم تقدر فان بوش يستعد للعمل الاخير في رئاسته وهو الوحيد الذي يعرف متى يتخذ القرار الاخير.

عن الصنداي تايمز